Dirassat & Abhath
The Arabic Journal of Human and Social Sciences

مجلة دراسات وابحاث
المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية

EISSN: 2253-0363
ISSN : 1112-9751

مفهوم الديمقراطية في الفكر الإسلامي (مقاربة نظرية).

The concept of democracy in islamic thought (Theoretical approach)

لغرس سوهيلة leghars souhila

1 أستاذة التعليم العالي، جامعة معسكر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية. قسم علم الاجتماع،

professor , Mascara University, Faculty of Humanities and Social Sciences, Department of sociology

souhila.laghresse@univ-mascara.dz

تاريخ الاستلام: 2022-09-08 **تاريخ القبول :** 2023-01-02

الملخص:

نتناول في هذا المقال علاقة الديمقراطية بالإسلام التي نبرز من خلالها اختلاف وتضارب آراء المفكرين والعلماء المسلمين حول أصل ومعنى الديمقراطية، وبهذا نجد اتجاهين:

-**الاتجاه الأول**: يرى أن الديمقراطية تنافي مبادئ وقيم الدين الإسلامي أمثال سيد قطب والمودودي، أي أن هذا الاتجاه يرفض الديمقراطية والحداثة.

-**الاتجاه الثاني**: يقوده حسن حنفي، محمد عمارة وحسن البنا والذين يرون أن الديمقراطية تتلاءم مع الإسلام، وأنها ذات أصل إسلامي ذلك لأن الديمقراطية كالشورى.

ووفقا لذلك، نجد اختلاف في ممارسة الديمقراطية عند الحركات الإسلامية فمثلا حركة ا لنهضة التونسية قبلت بالديمقراطية، أما 'الجبهة الإسلامية للإنقاذ' بالجزائر فقد مزجت بين الدين والسياسة.

الكلمات المفتاحية: الحركات الإسلامية-الديمقراطية- الإسلام- الشورى- السياسة.

Abstract:

The article aims to reveal the relationship between Islam and democracy.
This led to the following question : what is the nature of the relationship between Islam and democracy?
in this context ,The article presents Two directions are:

First direction : Sayyid Qutb categorizes democracy within the framework of Dar al-Kufr that lacks any adaptation and compatibility with

Islamic state in terms of ontological and epistemological issues. Therefore, the compatibility between Islam and democracy is impossible.
The second direction : Muslim scholars(Hassan Hanafi - Mohamed Amara - Hassan Al Banna) agree that the principle of shura is the source of democratic ethics in Islam.

In considering the compatibility of Islam and democracy.

Accordingly, there is a difference in the practice of democracy in the Islamic movements, for example the Tunisian Renaissance Movement accepted democracy, while the Islamic Salvation Front in Algeria has confused religion and politics.

Key words: Islamic movements- democracy- Islam- shura- politics.

مقدمة:

إن ظهور الحركات الإسلامية في المجتمعات العربية كان نتيجة لتخلف المسلمين و تأزم أوضاعهم الاجتماعية والسياسية و الاقتصادية، وقد ولد هذا الوضع المزري مشكلة في عقول المفكرين الإسلاميين مما أدى بهم الأمر في آخر المطاف إلى طرح تساؤلات حول ما هو السبب الذي أدى إلى ذلك و نذكر على سبيل المثال السؤال الذي طرحه أرسلان:

" لماذا تأخر المسلمون و لماذا تقدم غيرهم ؟ "[1] .

ومن هنا يمكننا القول: "أن الحركات الإسلامية تبدوا و كأنها تسعى للإجابة عن هذا السؤال و إيجاد حلول للأسباب التي أدت إلى تخلف المسلمين"[2] .

مع أن الجواب لهذا السؤال ترجعه الحركات الإسلامية بمختلف مدارسها و تياراتها إلى سبب أساسي ألا وهو ابتعاد المسلمين عن أصول دينهم خلافا للسلف الذي حقق التطور والتقدم لتمسكه وحفاظه على أصول الدين واستعانته (السلف) بالكتاب المقدس والسنة المطهرة.

زيادة عن ذلك نجد أن التطورات التي شهدها العالم المعاصر تنظر إليها الحركات الإسلامية على أنها فترة النهايات، نهاية التاريخ أو موت الإيديولوجيات وفي هذه الحالة تظهر الحركات كبديل منقذ ومؤكد لبداية جديدة، بداية تتميز بالروحانية بعدما كانت الماديات تطغى وتسيطر على الحياة .

فالدين الإسلامي هو البديل الأساسي لتدشين هذه المرحلة الجديدة التي تتميز بتوازن بين ما هو مادي وما هو روحي، فالإسلام لم يفصل بين المادة والروح وذلك لأنه ينظر إلى الإنسان على أنه روحا وجسدا - وبالتالي فلا يمكن فصل الجسم عن الروح.

ومما سبق ذكره، يتضح لنا أن"الحركات الإسلامية طرحت نفسها كمشروع حضاري جديد وبديل، ولكن أي مشروع حضاري لا تكون الديمقراطية ركيزة أساسية وحيوية في تكوينه مصيره الفشل"[3].

إذن: تطور وتقدم أي نظام أو فكر نتيجة ارتباطه بالديمقراطية.

لكن هذه الفكرة- علاقة الديمقراطية بالحركات الإسلامية - ثار حولها الجدال فأصبحت من القضايا الأساسية التي نالت اهتمام مختلف الباحثين والمفكرين والمؤرخين العرب المسلمين، اختلاف في المقاربات والخطابات حول علاقة الحركات الإسلامية بالديمقراطية، وعليه فالتساؤلات المطروحة هي كالتالي:

-هل هناك علاقة بين الإسلام والديمقراطية؟

-وهل الديمقراطية كالشورى؟ أم الشورى شيء والديمقراطية شيء آخر ؟

-ما علاقة الحركات الإسلامية بالديمقراطية؟

-وهل تعترف الحركات الإسلامية بالديمقراطية؟ كيف ذلك؟

-وما هو موقع الديمقراطية في فكر وممارسات الحركات الإسلامية؟

وللإجابة على كل هذه التساؤلات يتطلب الأمر منا تتبع الخطوات التالية:

المحور الأول: مدخل مفاهيمي

تعتبر المفاهيم مرحلة أساسية من مراحل البحث العلمي لا يمكننا الاستغناء عليها لأنها تسهل لنا عمليتي التفسير والتحليل وعليه جاءت مفاهيم البحث كالتالي:

أولا- الحركات الإسلامية:

يعرف الشيخ الترابي الحركة الإسلامية على أنها : "حركة تجديد وإصلاح شامل تبنى على تقاليد الإصلاحية الخاصة التي سنها جمهور من سلف الفقهاء و الصوفية المصلحين، ولا تقف عندها، إذ استصحب ذلك السلف صلاح هيكل المجتمع العام وقنعوا بإصلاح خاصة الأفراد أو خصوص العيوب البادية، وإذ لم يتيسر لهم عندئذ من الأساليب إلا ما هو محدود ...الحركة ذات هم سياسي و بعد عالمي"[4] .

في حين نجد بعض منظري الحركات الإسلامية يعرفونها على أنها: "تجمع أفراد المسلمين في هيئة لها نظام خاص بها، يؤمنون في أعماق قلوبهم بالإسلام وشعائره ونظمه وقوانينه، و يعملون في حدود فهمهم وطاقاتهم على تطبيق تعاليم الإسلام في حياتهم اليومية "[5]

من خلال هذه التعاريف نستخلص أن الهدف الأساسي للحركة هو إصلاح وتجديد الوضع المتأزم للمسلمين وذلك بالاعتماد على الدين الإسلامي، و بما أن الإسلام هو القوة الدافعة للحركة فإن هذه الأخيرة تشمل المجال الاجتماعي والثقافي والسياسي، وبعبارة أخرى إن الحركة الإسلامية هي حركة اجتماعية وسياسية وثقافية في الوقت ذاته، ذلك لأن الإسلام شامل فهو يضم مختلف الأنظمة الموجودة داخل المجتمع السياسية منها، الاجتماعية، الاقتصادية والثقافية.

ثانيا- الديمقراطية:

يعرف جاخال Gakhal الديمقراطية في معناها اليوناني "أنها مشاركة كل الشعب في حكم المدينة - الدولة" [6] .

وفي تعريف إبراهيم لنكولن: "الديمقراطية حكم الشعب، بواسطة الشعب، لمصلحة الشعب"[7].

وعليه، فالديمقراطية هي حكم الشعب أي الحكم الذي يعبر عن إرادة الشعب من أجل تحقيق مصالحه واسترجاع مكانته بعد وقت طويل من الاضطهاد والاستغلال.

أما ألان تورين Alain Touraine فيعرف الديمقراطية في كتابه **'ما هي الديمقراطية'** بأنها: "مجموعة من القواعد الأولية والأساسية التي تحدد من هو المخول له الحق اتخاذ القرارات الجماعية. وهي نضال تخوضه ذوات فاعلة في ثقافتها وبحريتها ضد منطق الهيمنة. هذا يجعل الديمقراطية مرتبطة بالحرية والشروط الإجرائية التي يجب أن تتوفر في الديمقراطية السياسية الحديثة هي بحسب دال:

1-أن تكون الرقابة الدستورية على قرارات الحكومة بشأن السياسة من صلاحية مسئولين منتخبين.

2-لجميع الراشدين حق التصويت وحق الترشيح.

3-للمواطنين حق التعبير في القضايا السياسية دون خشية تعرضهم للعقاب.

4-للمواطنين حق تشكيل جمعيات و منظمات مستقلة وأحزاب"[8].

في هذا المعنى نشير إلى أن وجود الديمقراطية مرتبط بالانتخابات الحرة، المشاركة السياسية والوعي بالمواطنة "لأن المواطنة تعتبر عنصرا أساسيا في النظام الديمقراطي، وأن ضعف المشاركة السياسية - حسب ألان تورين - يؤدي إلى ضعف الديمقراطية" [9].

يتبين مما تقدم، أن مفهوم الديمقراطية يعني حكم الكل -كل أفراد المجتمع- وتحقيق مصالح الكل أيضا في إطار الإنسانية وحقوق الإنسان في هذه الحياة.

المحور الثاني: آراء ومو اقف حول علاقة الديمقراطية بالإسلام:

تضاربت واختلفت آراء ومواقف المفكرين والعلماء المسلمين حول أصل ومعنى الديمقراطية فمنهم من أرجعها إلى الإسلام وذلك باعتبارها أنها مفهوم جديد لمفهوم قديم ألا وهو"الشورى" ومنهم من رأى أنها تختلف عن مبادئه وقيمه.

أولا- تعارض الديمقراطية مع الإسلام:

يرى أصحاب هذا التيار أن الديمقراطية معارضة ومختلفة عن مبادئ و قيم الدين الإسلامي ومن رواده نذكر على سبيل المثال سيد قطب، المودودي وهذا الأخير يستند على 'مبدأ الحاكمية 'لله في إنشاء دستور المسلمين بحيث لا يريد حكومة إسلامية الحكم فيها للشعب وبالشعب بل يريد للإسلام الحاكمية لا المسلمين"[10].

ونجد السيد قطب قد اعتمد واستند على هذا المبدأ - مبدأ الحاكمية - "الذي ينفي أن يكون الشعب مصدرا للسلطات" [11].

إضافة إلى هذا نجده (السيد قطب) يسير في "اتجاه الخصام مع مفاهيم الحداثة وقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، وبالتالي قد ساهم في تكوين ثقافة سياسية لدى جماعات الإسلام السياسي ترفض التعددية والديمقراطية وتدعوا إلى استخدام العنف للوصول إلى السلطة، عاملة بذلك على مقاطعة المجتمع والدولة و تكفيرهما"[12] .

ومما سبق ذكره، يتضح لنا أن كل من المودودي والسيد قطب ينتميان إلى التيار الأصولي المتشدد الذي يرفض كل ما هو جديد و كل ما هو غريب عن الثقافة الإسلامية كرفضه للحداثة والديمقراطية

ففي نظرهم أن الديمقراطية تعبر عن الحضارة المادية، على عكس الإسلام الذي يدعوا إلى الروحانية والذي يوازن -في الوقت ذاته- بين المادة والروح.

وبالمختصر المفيد، يتبنى أصحاب هذا الاتجاه المبادئ التالية: «الخصوصية، الأصالة، الدفاع عن الثقافة الإسلامية".

ثانيا- عدم التعارض بين الديمقراطية والإسلام:

يرى أصحاب هذا التيار أن الديمقراطية تنسجم وتتلاءم مع الإسلام نذكر من بينهم حسن حنفي، رفاعة الطهطاوي، خير الدين التونسي، راشد الغنوشي، محمد عمارة وحسن البنا.

يقر الطهطاوي بعدم التعارض بين ما رآه في أوروبا من نظام سياسي ديمقراطي دستوري قائم على العدل والمساواة والحرية وبين الإسلام حيث قال: "ما يسمى في أوروبا بالحرية هو نفسه ما يسمى في ديننا بالعدل والحق والشورى والمساواة، ذلك لأن حكومة الحرية والديمقراطية هي عبارة عن نشر العدل والحق بين الناس و إشراك الأمة في تقرير مصيرها"[13] .

في حين نجد حسن البنا يردد أن "نظام الحكم الدستوري هو أقرب نظم الحكم في العالم كله إلى الإسلام، فمبادئ الحكم الدستوري التي تتلخص في المحافظة على الحرية الشخصية ... و على الشورى واستمداد السلطة من الأمة و على مسؤولية الحكام أمام الشعب ...وبين حدود كل سلطة من السلطات هذه الأصول كلها تنطبق كل الانطباق على تعاليم الإسلام ونظمه وقواعده في شكل الحكم"[14].

أما راشد الغنوشي ومحمد عمارة فيرون أن الديمقراطية كالشورى، ففي نظر راشد الغنوشي "أن الغرب أخذ الشورى وطورها ولذلك فهو لا يرى مانعا من أخذها (الديمقراطية) لأنها بمثابة بضاعة للمسلمين ردت إليهم، حيث يقول: "لا حرج علينا أن نأخذ بأي جديد نافع، الحكمة ضالة المؤمن يلتقطها أينما وجدها، والغرب اقتبس واستورد من علومنا ومعارفنا ما أسس عليه بنيانه ونما به معارفه حتى إذا نمت تلك المعارف التي أسسها على علومنا وجاءت إلينا مع الدبابات الغربية استوحشنا ها وقلنا هذا كله شيء، لا فرق بين دباباته وديمقراطيته وأفكاره، لكن عقلائنا رفضوا الاسم وأخذوا المسمى"[15] .

يعيد ويقول (راشد الغنوشي): "الديمقراطية كالشورى ليست مجرد أسلوب في الحكم للتعبير عن إرادة الأغلبية أو الإجماع وإنما أيضا منهج للتربية وعلاج التطرف بالحوار ... إن الإسلام يمتلك القدرة على استيعاب الصيغة الديمقراطية وترشيدها"[16].

إن دعوة راشد الغنوشي لقبول الديمقراطية ذلك لأنها تتضمن مبادئ و قيم إسلامية وبالتالي فهي وسيلة جيدة لتطبيق الشريعة الإلهية في نظره .

وفي هذا السياق نجد أيضا عباس محمود العقاد يوافق الغنوشي على أن أصل الديمقراطية هو الإسلام ويشير إلى ذلك في كتابه المعنون ب 'الديمقراطية في الإسلام' الذي صدر في عام 1952 حيث قال: "أن فكرة الديمقراطية أنشأها الإسلام لأول مرة في تاريخ العالم "[17] .

إذن: أصل الديمقراطية يعود إلى الإسلام -وكما يقال العودة إلى الأصل فضيلة- ومن هنا نستخلص أن شعار هذا التيار هو المعاصرة في إطار العودة إلى الأصل، وأن مسايرة الجديد هو في الأصل قديم في ثوب جديد و بالتالي فهو مفيد، يقول عبد االسلام ياسين: "نستفيد من الديمقراطية ومن حقنا أن نعطيها التفسير الإسلامي الذي يناسب منهاج النبوة في الدعوة و نتمسك بما يكفل لنا حقوقنا في الوجود والرأي والتعبير الحر، وسط مختلف فئات الشعب، المسيحية وغير المسيحية المسلمة وغير المسلمة" [18].

ما يمكن أن نختم به هذا العنصر سؤال طرح على الفقيه الأصولي الجزائري الشيخ القرضاوي وهو كالتالي: "هل صحيح أن الديمقراطية من قبيل الكفر ؟" .

وقد كانت إجابته كالآتي: "الغريب أن بعض الناس يحكم على الديمقراطية بأنها منكر صراح، أو كفر براح، وهو لم يعرفها معرفة جيدة، تنفذ إلى جوهرها، و تخلص إلى لبابها، بغض النظر عن الصورة والعنوان"[19] .

فما هو معروف عند علمائنا أن الحكم على الشيء نجهله هو حكم خاطئ، و بالمثل فإن حكمنا على الديمقراطية ونحن

نجهل جوهرها (الديمقراطية) فهو حكم خاطئ. فجوهر الديمقراطية يتلخص في "أن يختار الناس من يحكمهم و يسوس أمرهم، وألا يفرض عليهم حاكم يكرهونه، أو نظام يكرهونه، وأن يكون لهم حق محاسبة الحاكم إذا أخطأ، وحق عزله إذا انحرف، وألا يساق الناس إلى اتجاهات أو مناهج اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو سياسية لا يعرفونها ولا يرضون عنها"[20].

وأمام هذا- الجوهر - فهل هناك ما ينافي الإسلام ؟ وما هو مصدر هذه المنافاة هل هو الكتاب أو السنة أو اجتهاد الفقهاء؟

فالجواب هو: "أن الذي يتأمل جوهر الديمقراطية يجد أنها من صميم الإسلام"[21].

فالديمقراطية لا تنافي ولا تتعارض مع الإسلام إذا علمنا بجوهرها وطبقنها على أرض الواقع.

ثالثا- المحور مواصفات الدولة الإسلامية:

يرى فهمي هويدي أن الإسلام ظلم مرتين، مرة عندما قورن بالديمقراطية ومرة عندما أتهم أنه ضدها (الديمقراطية)، مع أن المقارنة بينهما -بين الإسلام والديمقراطية- أمر خاطئ من الناحية المنهجية ذلك لأن " الإسلام هو دين ورسالة تتضمن مبادئ تنظيم عبادات الناس و أخلاقهم و معاملاتهم، والديمقراطية التي هي نظام للحكم وآلية للمشاركة" [22] .

ومما تقدم نجد فهمي هويدي يحدد سبع مواصفات للدولة الإسلامية وهي كالتالي:

1-الولاية للأمة: "الأمة هي صاحبة الرئاسة العامة، وحدها لها حق اختيار الإمام، ولها عزله، أي إنهاء العقد وفسخه -فهي المبتدئة له- وهي المشرفة عليه وصاحبة الحق الأول فيه"[23].

وهذا ما أكده محمد يوسف موسى "أن مصدر السيادة هو الأمة وحدها لا الخليفة "[24].

وهذا ما ذكره أيضا عثمان خليل -أستاذ القانون الدستوري- "السيادة حقا الأمة" [25].

2-المجتمع مكلف و مسؤول: "فإقامة الدين وعمارة الدنيا ورعاية المصالح العامة، من مسؤولية الأمة وليس السلطة فقط"[26].

ولا يتوقف الأمر هنا وفقط بل نجد أيضا أن الفرد أو الجماعة مسؤول عن الأمة ومهمته هو الدفاع عن مصالحها.

3-الحرية حق للجميع: إن ممارسة الحرية تبرز على صعيد الرأي والاختيار، ولا تتلخص الحرية في الاعتقاد وفقط بل الحرية في القول والممارسة.

4-المساواة بين الناس من الأصول: تطبيق مبدأ المساواة في المجتمع وذلك تبعا لما جاء في النصوص الشرعية.

5-الآخر- المختلف - له شرعيته: إن الاختلاف سنة الحياة وأن الله عز وجل خلق الناس مختلفين لحكمة أرادها **يقول تعالى:** "خلق السماوات والأرض واختلاف ألسنتكم وألوانكم إن في ذلك لآيات للعالمين"[27].

إذن: "شرعية الاختلاف في العقيدة تفسح المجال بالضرورة للاختلاف في مناخ الإصلاح الاجتماعي والسياسي"[28].

6-الظلم محرم و مقاومته واجبة: يرفض الدين الإسلامي الظلم لأنه انتهاك لقيمة العدل التي هي هدف من أهداف الرسالة المحمدية وكذلك هو تعدي على حقوق الإنسان.

فالظلم منافي للعقيدة الإسلامية **لقوله تعالى:** "لتنذر الذين ظلموا وبشرى للمحسنين" [29].

7-القانون فوق الجميع: تطبيق الشريعة على كل الناس الحكام منهم والمحكومين، دون تمييز بينهم بمعنى الخضوع لسيادة الشريعة وفقط، حتى لا يكون هناك اختراق وتعدي على القانون (الشريعة) .

هذه هي أهم مواصفات الدولة الإسلامية التي نجدها بصورة أو بأخرى تتوافق مع مبادئ و قيم الديمقراطية.

رابعا- اتجاهات تحول الحركات الإسلامية:

إن تحول الحركات الإسلامية في الوقت الراهن يتم بشكل سريع مقارنة مع الماضي - عقد ونصف من الزمن -حيث كان التحول يسير ببطء شديد.

إضافة إلى السرعة نجد الحركة الإسلامية أكثر استعدادا وقابلية للتغيرات والتحولات التي تطرأ على المجتمع ومن أبرز عوامل ظاهرة التحول والتغير داخل الحركة اليوم وهي:

أ-" اقتراب الحركة الإسلامية من الواقع، تفاعلا ة تعايشا وتصديا وعطاء، وتنزيل ما عندها من أفكار ونظريات ومفاهيم ومناهج و مشاريع و تلاحقها بصورة مباشرة مع الواقع الموضوعي بكل تعقيداته وتدخلاته وحساسيته وتناقضاته. وهذان الاقتراب والتنزيل دفعا بالحركة الإسلامية إلى التحول من طور السرية إلى طور العلنية، ومن الانغلاق إلى الانفتاح،... "[30].

ونذكر على سبيل المثال تجربة المجتمع التونسي، تجربة 'حركة الاتجاه الإسلامي' قبل التحول إلى 'حركة النهضة ' حيث تفطنت الحركة إلى قضايا أخرى كالقضية الاجتماعية - التي تتعلق بتوزيع الثروات - والقضية السياسية - وتتعلق حول الديمقراطية والمشاركة في السلطة وهذا ما أشار إليه راشد الغنوشي وهو يشرح تحول هذه التجربة "بحيث يشير على أن أحداث 1978 في الوسط العمالي داخل ' الاتحاد العام للشغل'، كان بمثابة زلزال داخل الحركة أيقضنا من سباتنا ولفت نظرنا إلى قضايا أخرى"[31].

ب-"المحاولات التجديدية في فكر الحركة الإسلامية، تفكير جديد و منهجية جديدة هي أقرب إلى النسبية من الإطلاقية، وإلى الواقعية من المثالية، وإلى الوسطية من التطرف،..." [32]

فمثلا نجد الحركة الإسلامية في السودان قد انتقلت من العموميات والمجردات إلى الواقعية والتفاعل مع المجتمع ومحاولة حل مشاكله ومعرفة همومه.

ومما تقدم، يؤدي بنا الأمر إلى طرح اتجاهات هذا التحول الذي كان يتفاوت من حركة إلى أخرى، قد تتوافق أو تختلف وذلك حسب نضج الحركة و قوتها و فكرها وخطتها ومن متغيرات واتجاهات التحول نذكر ما يلي:

1-الموقف من الرأي الآخر: شهدنا في السنوات الماضية ما يعرف بالقطيعة والخصام بين التيارات - التيار الإسلامي والتيارات السياسية الفكرية الأخرى - أما في السنوات الأخيرة فنجد " زيادة الأصوات التي تدعوا إلى الحوار و التلاقي بين مختلف التيارات الفكرية الموجودة في الوطن العربي مشرقه ومغربه"[33].

2-الموقف من الديمقراطية: تغير نظرة الحركة الإسلامية للديمقراطية باعتبارها مذهبا اجتماعيا سياسيا لا يتعارض مع أهداف الشريعة الإسلامية، بحيث أعطت الأولويات للحريات وحقوق الإنسان و المشاركة السياسية كالحركة الإسلامية في الخليج و تونس.

3-الموقف من العنف: نبذ الحركات الإسلامية للعنف لأنه طريق يؤدي إلى الانقسام والتشتت والنزاع وبالتالي رفض الحركة للعنف رفضا نهائيا أمثال جودت سعيد.

4-التنازل عن العنوان الإسلامي: تنازل بعض الحركات الإسلامية عن العنوان الإسلامي وحذفه من اسم الحركة لمبررات سياسية نذكر على سبيل المثال 'حركة الاتجاه الإسلامي' في تونس التي تعرف اليوم ب ' حركة النهضة ' و' الجماعة الإسلامية ' في شرق الجزائر التي تحولت إلى' حركة النهضة '[34] وغيرها من الحركات الإسلامية.

5-التحول إلى حزب سياسي: انضمام الحركات - معظمها - إلى الأحزاب السياسية ذات النمط الإسلامي نذكر على سبيل المثال" **'حزب الحق'** في اليمن،**' حركة المجتمع الإسلامي '** في الجزائر، **'جماعة العدل و الإحسان '** بالمغرب ،**' حركة النهضة '** في تونس و**' حزب الأمة '** في مصر"[35] .

6-تحولات في منهج التغيير: لقد تميز منهج التغيير الاجتماعي للحركة في الماضي بالغموض وذلك لعدم التكامل وعدم ترتيب الأولويات و عدم أخذ بعين الاعتبار خصوصيات و مميزات المجتمع. ولكن اليوم نجد أن المنهج التغيير الاجتماعي للحركة أصبح يختلف عن السابق بحيث أصبحت تؤمن بالمشاركة السياسية وكذلك بلورة مشاريعها السياسية مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات ومميزات المجتمع ومراعاة الأولويات نسبة نجاح المشروع وانجازه بشكل جزئي لا بشكل كلي وفي الأخير الاعتماد على التخطيط الواقعي لا التخطيط المثالي .

وخلاصة القول، أن الحركات الإسلامية المعاصرة تتبع أفكار جديدة و متطورة وهذا يعني أنها تساير التطورات التي تحدث داخل المجتمع وهذا ما يؤدي بنا للقول أنها (الحركات الإسلامية) تتميز بالوعي، التطور، الانفتاح، الليونة والاعتدال.

المحور الثالث: موقع الديمقراطية في فكر وممارسات الحركات الإسلامية:

لقد ذكرنا سابقا أن هناك من المسلمين من جعل الديمقراطية تتفق مع مبادئ الدين الإسلامي ومنهم من جعلها تختلف عنه، ونظرا لهذا الاختلاف نجد أيضا اختلافا في الحركات الإسلامية وفي ممارستها للديمقراطية، وهذا ما سيتم عرضه في هذا العنصر من خلال عرض نماذج للحركات الإسلامية بالمجتمعات التالية: تونس، الجزائر.

أولا- موقع الديمقراطية في فكر حركة النهضة التونسية وممارستها:

لقد انشغل المفكرين و الحركيين الإسلاميين في إثبات وجود الدولة في الإسلام، بحيث استهل راشد الغنوشي في كتابه **'الحريات العامة في الدولة الإسلامية '**بمقدمة يقول فيها بأن" السلطة في الإسلام ضرورة أو طبيعة اجتماعية ضرورية" [36].

ومن هذا المنظور نجد أن السلطة الاجتماعية تهتم بتنظيم أمور الأفراد وذلك من خلال تنظيم علاقاتهم مع بعضهم البعض، وكذلك السعي لإقامة العدل داخل المجتمع.

ولكن بعد إثبات وجود دولة إسلامية، فالسؤال الذي يطرح: ما هو موقع الديمقراطية في دولة إسلامية؟ وهل تسعى هذه الدولة إلى تحقيق الديمقراطية؟

"لقد بدأت الحركة بعد عام 1984 تعلن صراحة و بوضوح قبولها لكل شروط اللعبة الديمقراطية وما يترتب عليها من نتائج" [37].

ولقد سعى راشد الغنوشي من خلال كتابه **'الحريات العامة في الدولة الإسلامية'** لتوضيح و تقوية الديمقراطية و الحرية و حقوق الإنسان في فكر الحركات الإسلامية ثم في الدولة الإسلامية والمجتمعات - و كما ذكرنا سابقا أن الغنوشي يرى أن الديمقراطية كالشورى - وعليه فقد "عجز عن زرع مفهوم الديمقراطية في موضع الشورى نفسه في التاريخ الإسلامي، وفي الفكر، وبالتالي في مستقبل المجتمعات الإسلامية"[38].

ما يميز الحركة الإسلامية التونسية أنها اهتمت بقضايا الحرية و حقوق الإنسان والديمقراطية، وذلك لحاجتها ولظروفها وتجربتها السياسية، إضافة إلى اختيارها لطريق التحديث والتجديد بسلبياته وايجابياته.

ثانيا- موقع الديمقراطية في فكر وممارسة الجبهة الإسلامية للإنقاذ بالجزائر:

من المواقف الفكرية للجبهة الإسلامية للإنقاذ نجد كل من عباس المدني وعلي بلحاج كنموذجين يعكسان موقف الحركة الإسلامية من الديمقراطية.

"يعد كتاب عباس المدني **'أزمة الفكر الحديث و مبررات الحل الإسلامي'** المصدر الأساسي الذي قام عليه برنامج الجبهة الإسلامية للإنقاذ، ما يلاحظ أن الديمقراطية لا تحتل موقعا مناسبا في الحل الإسلامي ومبرراته، وعليه يدعوا عباس إلى دولة الخلافة التي يمكن أن تنقذ العالم العربي - الإسلامي، بل و العالم كله ، و يرى أن تقوم على الشورى، وهي معادل الديمقراطية، ولكن يقتبس له بعض الآليات الديمقراطية مثل الانتخاب والمجالس"[39] .

مما تقدم، يتضح لنا أن عباس المدني يفضل دولة الخلافة وفي الوقت ذاته يستعين بآليات الديمقراطية الأساسية التي تتمثل في الانتخاب والمجالس مع غياب التعدد الحزب هذا من جهة ومن جهة أخرى فهو يعادل ويساوي الشورى (مبدأ إسلامي) مع الديمقراطية (مبدأ غربي) وهذا ما يؤدي بنا للقول أن عباس المدني لا يرى أن الديمقراطية تختلف عن الشورى وبالتالي فهو يوافق الغنوشي عندما قال أن الديمقراطية كالشورى وكذلك يوافق كل من حسن حنفي ومحمد عمارة.

أما علي بلحاج فهو عكس عباس المدني لأنه يرفض الديمقراطية و قد أشتهر بمصطلح **'السم الديمقراطي '**وفي هذا المعنى نجده يقول "بأن مجازر الديمقراطية لا تختلف عن مجازر الشيوعية ما لم تكن أشد، والفرق الوحيد هو: 'أن الديمقراطية تقتل بالسم بالدسم أو بخيوط من حرير"[40].

فالديمقراطية في نظر بلحاج أنها ديمقراطية استبدادية و استعمارية و غير أخلاقية تؤدي إلى الفساد والانحلال و الانحطاط الحضاري وبالتالي فهي منافية للمبادئ والقيم الحميدة والإنسانية التي يتضمنها ديننا الحنيف، كما تعتبر أيضا (الديمقراطية) وسيلة تسعى لتجميد وإضعاف الشريعة الإسلامية.

وهذا ما أكده حين قال: "أن الديمقراطية الغربية كشفت عن جوهرها عندما حكمت بلاد المسلمين. إنها لا تعمل إلا على سحق شعوبها وبقر بطونها وامتصاص دمائها. إن الديمقراطية طريق يؤدي إلى الانحلال الخلقي، وبالتالي تتسبب في سقوط الحضارات لأنها تمكن الانحلال بالانتشار من دون قيود. وأنها (الديمقراطية) تحمل في داخلها بذور الفساد والانحلال"[41] .

ويضيف ليقول: "إن الديمقراطية مؤسسة غير إسلامية ، وواجبنا هو معارضة اليهود و المسيحيين وعدم مجاراتهم في أعرافهم وتقاليدهم "[42] .

ولكن متطلبات الواقع الجزائري كانت تدعوا إلى الديمقراطية، مما فرض على علي بلحاج أن يتكيف مع هذه الظروف - مطلع التسعينات -" لذلك سعى إلى إيجاد مخرج فقهي يؤكد التزام جبهة الإنقاذ بقواعد الشرع، فأصدر مقالا بعنوان '**كشف النقاب حول ضوابط دخول الانتخاب** ' تناول فيه مشروعية دخول الانتخاب و الضوابط الواجب مراعاتها و التي حصرها في النقاط التالية:

1-إقامة العدل.

2-إيصال الحقوق إلى أصحابها وفق الشرع .

3-إذا كانت الحقوق لا يمكن تحقيقها إلا من خلال هذا الطريق .

4-الكفاءة لمن رشح لذلك من حفظ وعلم وأمانة وقوة.

5-أن يفوض إليه الأمر في البلدية فلا يعارض، أن يأمر فيطاع لا أن يؤمر فيطيع.

6-ألا يكون رئيس البلدية مجرد خادم لأوضاع الجاهلية، بل يعمل على إزالتها وفق سياسة شرعية حكيمة مع مراعاة الظروف.

7-أن يرفض كل أمر يخالف الشرع لقوله صلى الله عليه وسلم: 'إنما الطاعة في المعروف' "[43].

مما سبق ذكره، يتضح لنا أن الجبهة الإسلامية للإنقاذ قد اعتمدت على مبررات شرعية لدخولها انتخابات البلديات ، وهذا ما يؤدي بنا للقول أن الجبهة أدخلت الدين الإسلامي إلى الميدان السياسي وهذا ما جعلها تلقى نجاحا كبيرا بسبب خطاباتها البسيطة التي تضمنت شحن عاطفية ومؤثرة في نفوس الأفراد و ذلك بالاستعانة بالآيات والأحاديث نذكر على سبيل المثال خطاب الشيخ رابح كبير للشعب الجزائري داعيا إياه إلى المشاركة بكلمة قبل أيام من الاقتراع استهلها بقول **الله تعالى: "ولا تكتموا الشهادة ومن يكتمها فإنه آثم قلبه و الله بما تعلمون عليم"** [44]، لذلك أيها الشعب الجزائري المسلم أنت اليوم مدعوا لنصرة دينك وإقامة دولة الإسلام بإعطاء صوتك لمن يحقق هذا المشروع العظيم ، ولا تنس أن صوتك أمانة تسأل عنه يوم القيامة،..." [45]، بالإضافة إلى اعتمادها على المساجد كمكان للتجمع والتعبئة.

إن أول خطوة اتبعتها ' الجبهة الإسلامية للإنقاذ 'عام 1990 للوصول إلى السلطة هو إتباع انتخابات البلديات وهي انطلاقة لبداية الدولة الإسلامية، "ما أسماها عباس المدني البلدية الإسلامية، بلدية الإنقاذ، بلدية العدل والإخاء والوئام وبالتالي يرى أن القوانين التي تتعارض مع المصلحة ليست قوانين"[46].

وهذا ما يعني أن التعامل مع آليات الديمقراطية كان بشكل انتقائي قائم على المصلحة بمعنى ما يفيد أغراضهم و أهدافهم و في حالة تعارض هذه الآليات مع مصالحهم يلجئون إلى القرآن، زيادة على ذلك نجد أن البلديات الإسلامية اهتمت بالأمور الأخلاقية الشخصية وأهملت أمور المواطنين، الأمر الذي أدى إلى تعرض الجبهة للعجز في الوفاء بعهودها الانتخابية، وأمام هذه الظروف السيئة لقيت الجبهة النقد من طرف الشعب والنخبة المثقفة.

وفي هذه الحالة "أصبحت الخطوة الأخيرة نحو السلطة، عند الجبهة الإسلامية، هي الانتخابات التشريعية ثم الرئاسية ولكن المعسكر المضاد كان يبحث عن وسائل تعطيل وصول الجبهة الإسلامية إلى الأغلبية في الانتخابات التشريعية فلجأ إلى تعديل قانون الانتخاب، الأمر الذي جعل الجبهة الإسلامية للإنقاذ تتبع أسلوب العنف والقوة في مواجهة هذا القانون الجديد، وقامت بإعلان إضراب مفتوح في 24مايو 1991، وسارت المظاهرات و ظهرت الشعارات المتطرفة،...وتصاعد التوتر ...مما أدى في صباح اليوم التالي إلقاء القبض على قادة الجبهة و على رأسهم عباس المدني وعلي بلحاج ...وأحيلوا إلى محاكمة عسكرية بتهمة لإعداد المؤامرة مسلحة ضد الدولة"[47].

وفي خضم هذه الأوضاع أعلن رئيس الوزراء سيد أحمد غزالي عن قيام انتخابات برلمانية يوم 26 ديسمبر 1991، حيث قرر المجلس الشوري الوطني مشاركة الجبهة الإسلامية للإنقاذ في هذه الانتخابات و هذه الأخيرة - الجبهة الإسلامية للإنقاذ - كالعادة وظفت أسلوبها التبسيطي العاطفي نفسه حيث كانت نتائج الانتخابات كالتالي: - حصلت الجبهة في الدورة الأولى على 189 مقعدا، وجبهة القوى الاشتراكية بقيادة آيت أحمد على 25 مقعدا ، جبهة التحرير الوطني 16 مقعدا والمستقلون على ثلاث مقاعد و أمام هذا النجاح الذي حققته الجبهة بدأت القوى المعارضة للإسلاميين تتحرك هذا من جهة ومن جهة أخرى فقد تصرفت الجبهة بعد الانتخابات بطريقة أثارت التخوفات والشكوك ففي صلاة الجمعة التي أعقبت إعلان النتائج مباشرة بتاريخ 27 ديسمبر 1991 قال رابح كبير في جامع في حي القبة معقل الجبهة، يصف إعلان النتيجة بأنه: **'يوم من أيام الله'"**[48].

وأمام هذا الوضع عاشت الجزائر مرحلة قلق وخوف إلى أن أعلن الشاذلي بن جديد استقالته يوم 11يناير 1992 بمعنى أن التجربة الديمقراطية الجزائرية تميزت بالرعب، الخوف، القلق، التوتر وقد وصف جان دانيال هذه التجربة بقوله: "مهما حدث في الجزائر، من الآن فصاعدا، فإن نظرة هابيل الأصولي ستبقى مسمرة في وجه قابيل العسكري،... "[49].

بعد هذا العنف ظهر ما يسمى ب - **لغة الحوار**- وثائق تدعوا إلى نبذ ورفض العنف كوسيلة للوصول إلى السلطة، احترام الدستور وقوانين الجمهورية، احترام الإسلام، احترام حقوق الإنسان، إيقاف المواجهات بين الأطراف المتنازعة،... وغيرها من المبادئ التي تهدف إلى نشر السلام، وتحقيق الاستقرار، وتشجيع الحوار.

خاتمة:

نختم هذا العمل المتواضع بعرض مجموعة من النتائج والاستنتاجات والتي تتلخص فيما يلي:

1-تعتبر الحركات الإسلامية حركة إصلاح وتجديد، تهدف إلى إعادة الاعتبار إلى الدين الإسلامي في إدارة وتنظيم شؤون المجتمع، وذلك من خلال سعيها لإقامة دولة إسلامية والحث على الالتزام بأداء الطقوس الإسلامية والتمسك بالقيم الأخلاقية الحميدة .

ميل الحركات الإسلامية للنزعة الديمقراطية ونلمس ذلك بشكل جلي لدى حزب حركة النهضة التونسية، والجبهة الإسلامية للإنقاذ بالجزائر، حزب العدالة والتنمية بالمغرب وهذا الأخير"شارك في الانتخابات التشريعية سنة 1997 و 2002 وحصوله على 42 مقعدا في البرلمان، وجعلت منه القوة السياسية الثالثة" [50].

2-الديمقراطية هي تعبير عما يريده الشعب -هي الحرية في اختيار الحاكم، حرية الرأي، التعبير عن المواطنة- وبالتالي فهي ترتبط بالانتخابات الحرة و المشاركة السياسية والوعي بالمواطنة.

3-تنوع واختلاف الآراء والمواقف حول علاقة الديمقراطية بالإسلام، فمنهم من يرى أنها تنافي مبادئ وقيم الدين الإسلامي أمثال سيد قطب والمودودي، ويتميز هذا التيار بالأصالة والخصوصية ورفض الديمقراطية والحداثة.

في حين نجد تيار آخر يقوده حسن حنفي، الغنوشي، محمد عمارة وحسن البنا والذين يرون أن الديمقراطية تتلاءم مع الإسلام، وأنها ذات أصل إسلامي ذلك لأن الديمقراطية كالشورى.

4-تتميز الدولة الإسلامية بالمواصفات التالية: الولاية العامة، المجتمع مكلف ومسؤول، الحرية حق الجميع، المساواة بين الناس، مقاومة الظلم لأنه حرام، القانون فوق الجميع وشرعية الاختلاف ذلك لأنه سنة الكون وحكمة من عند الخالق جل جلاله.

5-مسايرة الحركات الإسلامية للتطورات والتحولات التي تطرأ على المجتمع ونوجزها فيما يلي:

تحولات في منهج التغيير، انضمام الحركات الإسلامية إلى الأحزاب السياسية، نبذ العنف، قبول الحركات الإسلامية للديمقراطية كمذهب اجتماعي وسياسي لا يتعارض مع أهداف الشريعة الإسلامية،

دعوة الحركات الإسلامية للحوار فيما بينها من أجل القضاء على النزاع والتوتر والقلق.

6-ما يميز حركة النهضة التونسية أنها قبلت بالديمقراطية بايجابياتها وسلبياتها وكذلك اختارت طريق الحداثة والتجديد.

7-الظروف التي كان يعيشها المجتمع الجزائري أدت به إلى تقبل الديمقراطية والاستعانة بآلياتها سواء عند كل من علي بلحاج وعباس المدني، ولم يتوقف الأمر هنا وفقط بل مزجت 'الجبهة الإسلامية للإنقاذ 'بين الديني والسياسي، وعملت على تبرير عملية الانتخابات باعتبارها وسيلة تؤدي إلى العدل ونصرة الدين.

وقد تميزت التجربة الديمقراطية بالجزائر بالتوتر والقلق والخوف لفترة زمنية معينة، ذلك لأن 'الجبهة الإسلامية للإنقاذ 'انحرفت عن هدفها النبيل -بناء دولة إسلامية يسودها العدل، المساواة، بحيث أصبحت تسعى للوصول إلى السلطة والحكم.

وفي الأخير نجد أن **'الجبهة الإسلامية للإنقاذ '**لها روابط متينة مع فكر ونشاط جمعية العلماء المسلمين وكذلك لها ارتباط مع **'جمعية القيم '** المنحدرة من جمعية العلماء والتي نشطها كل من عبد اللطيف سلطاني وأحمد سحنون.

قائمة المراجع:

- **الكتب:**

الكتاب المقدس: القران الكريم.

1- حيدر إبراهيم علي. التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية. الطبعة الأولى. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. لبنان. 1996.

2- ناجي علوش. الديمقراطية: المفاهيم والإشكالات . الطبعة الأولى . دار الفارس للنشر والتوزيع. بيروت. عمان. 1994.

3- إبراهيم أعراب.الإسلام السياسي والحداثة .(ب.ط). إفريقيا الشرق. بيروت.لبنان. 2000.

4- عبد الله علي إبراهيم. الحركة الإسلامية واليسار والديمقراطية الليبرالية . الطبعة الأولى . دار الأمين للطبع و النشر و التوزيع. القاهرة. 2006.

5- فهمي هويدي وعبد الإله بلقزيز وآخرون. الحركات الإسلامية والديمقراطية - دراسات في الفكر و الممارسة. الطبعة الأولى. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت.لبنان. 1999.

6- الصعيب حسن. الماركسية والدين من لاهوت التحرير المسيحي إلى لاهوت التحرير الإسلامي.(ب.ط) . دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع . بيروت. 2009.

7- عكاشة بن المصطفى. الإسلاميون في المغرب. الطبعة الأولى دار توبقال للنشر. الدار البيضاء. المغرب. 2008.

. الهوامش:[1]

[1]1-حيدر إبراهيم علي. **التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية**. لبنان . بيروت. مركز دراسات الوحدة العربية. الطبعة الأولى. 1996.ص: 25.

2- حيدر إبراهيم علي. **التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية**. نفس المرجع . ص : 25.

3- حيدر إبراهيم علي. **التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية**. نفس المرجع.ص: 21.

4- حيدر إبراهيم علي. **التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية**. نفس المرجع.ص: 27.

5- حيدر إبراهيم علي. **التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية**. نفس المرجع. ص:31.

6-ناجي علوش. **الديمقراطية: المفاهيم والإشكالات** . بيروت. عمان. دار الفارس للنشر والتوزيع. الطبعة الأولى. 1994.ص: 58.

7- ناجي علوش. **الديمقراطية : المفاهيم والإشكالات**. نفس المرجع.ص: 58.

8-إبراهيم أعراب.**الإسلام السياسي والحداثة** . لبنان. بيروت. إفريقيا الشرق.2000. ص: 95-96.

9--إبراهيم أعراب.**الإسلام السياسي والحداثة**. نفس المرجع.ص: 96.

10-عبد الله علي إبراهيم. **الحركة الإسلامية واليسار والديمقراطية الليبرالية** . القاهرة. دار الأمين للطبع و النشر و التوزيع. الطبعة الأولى. 2006.ص : 65.

11-إبراهيم أعراب.**الإسلام السياسي والحداثة**. نفس المرجع . ص: 100.

12- إبراهيم أعراب.**الإسلام السياسي والحداثة**. نفس المرجع . ص: 100.

13- إبراهيم أعراب.**الإسلام السياسي والحداثة**. نفس المرجع . ص:98 .

14- إبراهيم أعراب.**الإسلام السياسي والحداثة**. نفس المرجع . ص:99 - 100.

15- إبراهيم أعراب.**الإسلام السياسي والحداثة**. نفس المرجع . ص:102.

16- إبراهيم أعراب.**الإسلام السياسي والحداثة**. نفس المرجع . ص: 102.

17-فهمي هويدي وعبد الإله بلقزيز وآخرون. **الحركات الإسلامية والديمقراطية - دراسات في الفكر و الممارسة**. لبنان. بيروت. مركز دراسات الوحدة العربية. الطبعة الأولى. 1999.ص: 40.

18-الصعيب حسن. **الماركسية والدين من لاهوت التحرير المسيحي إلى لاهوت التحرير الإسلامي** .بيروت. دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع. 2009.ص: 184-185 .

19- فهمي هويدي وعبد الإله بلقزيز وآخرون. **الحركات الإسلامية والديمقراطية -دراسات في الفكر و الممارسة** . نفس المرجع. ص: 49.

20- فهمي هويدي وعبد الإله بلقزيز وآخرون. **الحركات الإسلامية والديمقراطية -دراسات في الفكر والممارسة**. نفس المرجع. ص: 49.

21- فهمي هويدي وعبد الإله بلقزيز وآخرون . **الحركات الإسلامية والديمقراطية -دراسات في الفكر و الممارسة** . نفس المرجع. ص: 49 .

22- فهمي هويدي وعبد الإله بلقزيز وآخرون. **الحركات الإسلامية والديمقراطية - دراسات في الفكر والممارسة**. نفس المرجع. ص: 17.

23- فهمي هويدي وعبد الإله بلقزيز وآخرون. **الحركات الإسلامية والديمقراطية -دراسات في الفكر و الممارسة**. نفس المرجع. ص: 22-23.

24- فهمي هويدي و عبد الإله بلقزيز وآخرون. **الحركات الإسلامية والديمقراطية - دراسات في الفكر والممارسة** . نفس المرجع. ص:23.

25- فهمي هويدي وعبد الإله بلقزيز وآخرون. **الحركات الإسلامية والديمقراطية - دراسات في الفكر والممارسة** . نفس المرجع. ص:23.

26- فهمي هويدي وعبد الإله بلقزيز و آخرون . **الحركات الإسلامية والديمقراطية - دراسات في الفكر والممارسة** . نفس المرجع. ص:24.

27-القرآن الكريم . سورة الروم .الآية : 22.

28- فهمي هويدي وعبد الإله بلقزيز و آخرون . **الحركات الإسلامية والديمقراطية - دراسات في الفكر والممارسة** . نفس المرجع. ص:29 .

29-القرآن الكريم . سورة الأحقاف. الآية : 12.

30- فهمي هويدي و عبد الإله بلقزيز و آخرون. **الحركات الإسلامية والديمقراطية -دراسات في الفكر والممارسة**. نفس المرجع. ص:227-228.

31- فهمي هويدي وعبد الإله بلقزيز وآخرون. **الحركات الإسلامية والديمقراطية -دراسات في الفكر والممارسة**. نفس المرجع. ص: 228

32- فهمي هويدي و عبد الإله بلقزيز وآخرون. **الحركات الإسلامية والديمقراطية - دراسات في الفكر والممارسة**. نفس المرجع. ص:228.

33- فهمي هويدي و عبد الإله بلقزيز وآخرون . **الحركات الإسلامية والديمقراطية - دراسات في الفكر والممارسة** . نفس المرجع. ص: 235.

34- فهمي هويدي و عبد الإله بلقزيز وآخرون. **الحركات الإسلامية والديمقراطية -دراسات في الفكر والممارسة**. نفس المرجع. ص:238-239.

35- فهمي هويدي وعبد الإله بلقزيز وآخرون. **الحركات الإسلامية والديمقراطية -دراسات في الفكر و الممارسة** . نفس المرجع. ص : 240.

36- حيدر إبراهيم علي. **التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية**. نفس المرجع.ص :246.

37- حيدر إبراهيم علي. **التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية**. نفس المرجع.ص : 247.

38- حيدر إبراهيم علي. **التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية**. نفس المرجع.ص :249.

39- حيدر إبراهيم علي. **التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية**. نفس المرجع.ص : 266.

40- حيدر إبراهيم علي. **التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية**. نفس المرجع.ص : 268.

41- حيدر إبراهيم علي. **التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية**. نفس المرجع.ص : 268.

42- حيدر إبراهيم علي. **التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية**. نفس المرجع.ص : 269.

43- حيدر إبراهيم علي. **التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية**. نفس المرجع.ص : 269- 270.

44-القرآن الكريم . سورة البقرة. الآية : 283.

45- حيدر إبراهيم علي. **التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية**. نفس المرجع.ص : 270-271 .

46- حيدر إبراهيم علي. **التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية**. نفس المرجع.ص : 272 .

47- حيدر إبراهيم علي. **التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية**. نفس المرجع.ص : 273 -274 .

48- حيدر إبراهيم علي. **التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية**. نفس المرجع.ص : 276-277-278.

49- حيدر إبراهيم علي. **التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية**. نفس المرجع.ص : 278.

50-عكاشة بن المصطفى. **الإسلاميون في المغرب**. المغرب. الدار البيضاء. دار توبقال للنشر. الطبعة الأولى. 2008.ص: 37.